وليس مثنى ولا مجموعا جمع مذكر سالما لما يرد ذلك قوله نحو غلامي وابني
وانما قدرت لان يا المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لاجل المناسبة
فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات اذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في
آن واحد وقيل ان المضاف لياء مبني مطلقا واختار ابن مالك انه معرب
في الرفع والنصب محركة مقدرة وفي الجر بحركة ظاهرة وتقدر عليها ايضا
في الاسم المعرب الذي آخره الف لازمة لتعذر تحريك
الالف مع بقاء كونها الفا ولا فرق فيه بين ان يكون معرفة نحو الفتى
والمصطفى وموسى او نكرة كفتى وحبلى لكن محل تقدير الحركات
كلها فيه اذا كان مفردا اما غيره منه كموسى وحبلى فالمقدر فيه
الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل بتقدير ها فيه
ايضا لانها انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحمد للثقل والثقل مع التعذر
ولعل المولف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى ويسمى الثاني
مقصورا لامتناع مده ولانه قصر اي منع من ظهور الحركات
فيه القسم الثاني من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات اعرابه
هو المشار اليه بقوله وتقدر الضمة والكسرة دون الفتحة في الاسم المعرب
الذي اخره ياء لازمة مكسور ما قبلها مقرونا بال نحو القاضي والداعي
والمرتقي او لاكقاض وداع ومرتق ولم تقدر تابعا مشتغلا لها
على اليا ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع فان كان فالمقدر
فيه الضمة والفتحة كجوار كما في المنصوب ويسمى الاسم المذكور
منقوصا لان لامه تحذف للتنوين كما مثلنا ولانه نقص منه
بعض الحركات نحو يوم يدع الداعي فالداعي فاعل يدع وعلامة
رفعه

وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخرها منع من ظهورها الاشتغال بنحو مطيعين
الوالد اي فالداعي مجرور بالي وعلامة جره كسرة مقدرة في آخرها لم تظهر لما
ومطيعين حال من الواو في يخرجون وتظهر فيه الفتحة حالة النصب لفتحتها
نحو اجيبوا داعي الله فداعي الله مفعول اجيبوا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
في آخره هذا ما يقدر في الاسماء ولما يقدر في الافعال وهو ايضا شيآن احدهما
احد هما ما يقدر فيه جميع حركاته واليه اشار بقوله وتقدر الضمة
والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو زيد يخشى ولن يخشى
يخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب بلن وعلامة الاعراب فيه
مقدرة في الالف لم تظهر تعذرا والى الثاني اشار بقوله وتقدر الضمة فقط
اي دون الفتحة في الفعل المضارع المعتل آخره اما بالواو او بالياء الاول
نحو زيد يدعو والثاني نحو زيد يرمي فكل منهما فعل مضارع لتجرده
عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره لم تظهر
لاشتغالا وتظهر الفتحة في آخره اذا دخل عليه ناصب نحو لن يدعو
ولن يرمي لخفتها فكل منهما منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة
والجزم في الافعال الثلاثة المعتلة اذا دخل على كل منها جازم يكون
بالحذف لا واحرفه كما تقدم بيان ذلك لان احرف العلة ضعفها
بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات
فحذفها كما تحذف الحركات والقول بان الجازم حذف حرف العلة انما
يتاتى على القول بعدم تقدير الضمة في المعتل حالة الرفع والفتحة
في المعتل بالالف حالة النصب كما بينته في شرح القطر ومحل حذف الحرف
للجازم اذا كان اصليا فان كان بدلا من اصل فلا تحذف فصل